

Distr.: General
8 November 2021
Arabic
Original: English

العملية الانتخابية في العراق

تقرير الأمين العام

أولا - الولاية

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2576 (2021) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا موجزا مفصلا عن العملية الانتخابية في العراق والمساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتلك العملية، في موعد لا يتجاوز 30 يوما بعد انتهاء الانتخابات.

ثانيا - العملية الانتخابية في العراق

ألف - التطورات السياسية والأمنية

2 - في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أجرى العراق انتخابات مجلس النواب، وهي الانتخابات الخامسة المنظمة في إطار دستور عام 2005 والثانية بعد الهزيمة العسكرية لداعش. وقد جرى التصويت الخاص المسبق في 8 تشرين الأول/أكتوبر، وشارك فيه منتسبو قوات الأمن والنازحون والسجناء والمحتجزون، في جملة فئات أخرى من الناخبين.

3 - وأُجريت الانتخابات في موعد سابق على الموعد النهائي الدستوري، وهو أيار/مايو 2022، وذلك استجابة للدعوات العامة الواسعة النطاق إلى تمثيل أكثر شمولا وإلى إعمال المساءلة والحكم الرشيد.

4 - وبدءًا من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، اندلعت مظاهرات في بغداد وعدة محافظات في جنوب ووسط العراق. وبدأت كاحتجاجات على الفساد والبطالة ونقص الخدمات الأساسية، لكن سرعان ما تحولت الى دعواتٍ للاصلاح الشامل للنظام السياسي. وترافقت المظاهرات التي عمّت البلد برمته مع اعمال عنف واستخدام مفرط للقوة. وفي الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 30 نيسان/أبريل 2020، وثَّقت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفاة ما لا يقل عن 487 متظاهرا وجرح ما لا يقل عن 715 7 شخصا في مواقع الاحتجاج.





5 - واستقال عادل عبد المهدي من منصبه كرئيس للوزراء في 1 كانون الأول/ديسمبر 2019، وأكد مجلس النواب تعيين مصطفى الكاظمي خلفا له في 7 أيار/مايو 2020. ووصف السيد الكاظمي، في خطاب تنصيبه، حكومتَه بأنها حكومة "انتقالية" ذات مهمة فورية تتمثل في إعطاء الأولوية لتنظيم انتخابات مبكرة ذات مصداقية.

6 - وكان قد حُدد في البداية تاريخ 6 حزيران/يونيه 2021 موعدا لإجراء الانتخابات المبكرة، ولكن لإتاحة الوقت الكافي للأعمال التحضيرية التقنية، وافق مجلس الوزراء في وقت لاحق، وبناءً على مشورة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، على إجراء تلك الانتخابات في 10 تشرين الأول/أكتوبر.

7 - واستجابة للدعوات العامة إلى إدارة الانتخابات على نحو يتسم بالاستقلالية وعدم الانحياز، وإلى جعل الوصول إلى الممثلين المنتخبين ميسَّرا وإخضاعِهم للمساءلة، سنَّ مجلس النواب تشريعا في كانون الأول/ديسمبر 2019 ينص على إعادة الهيكلة التنظيمية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات واعتماد نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل ودوائر انتخابية أصغر حجما. وسُنَّ تشريع في ما بعدُ لتحديد الدوائر الانتخابية، واستكمال عضوية المحكمة الاتحادية العليا، وتخصيص ميزانية للأعمال التحضيرية للانتخابات.

8 - وفي أيلول/سبتمبر 2021، وقّع معظم القادة السياسيين والمرشحين مدونة السلوك الانتخابي التي تحدد القيم والمبادئ التوجيهية للسلوك الأخلاقي والمهني لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في العملية الانتخابية، وتروم التشجيع على تهيئة بيئة مواتية للناخبين والمرشحين. وقدمت البعثة الدعم لصياغة مدونة السلوك وللترويج لها.

9 - ومع اقتراب موعد الانتخابات، ازداد تشديد قادة بارزين على أهمية المشاركة الانتخابية الواسعة النطاق وعلى تهيئة بيئة انتخابية مواتية للمرشحين والناخبين معا. وفي 29 أيلول/سبتمبر، أصدر مكتب آية الله العظمى علي السيستاني بيانا غايته الحث على المشاركة الواعية والمسؤولة في الانتخابات لأنها تبقى "هي الطريق الأسلم للعبور بالبلد الى مستقبل يُرجى أن يكون أفضل مما مضى". وأصدرت جهات، منها الرئيس برهم صالح ورئيس الوزراء وأحزاب سياسية والمجمع الفقهي العراقي، بيانات كُرر فيها ما دعا إليه آية الله العظمى.

10 - ورغم الجهود العديدة المبذولة لتعزيز الثقة في العملية الانتخابية، فإن بعض الأحزاب استمرت في انسحابها من السباق الانتخابي، متذرعة بكون الظروف غير مواتية بما يكفي لمشاركتها في الانتخابات. وفي 27 آب/أغسطس، أعلن مقتدى الصدر عودته إلى العملية الانتخابية التي كان قد أعلن انسحابه منها في 15 تموز/يوليه.

11 - وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، حل مجلس النواب نفسه، على اعتبار ذلك شرطا يقتضيه الدستور لإجراء الانتخابات.

12 - وشهدت الانتخابات مشاركة 249 3 مرشحا، من بينهم 951 امرأة (29 في المائة). وإجمالا، قدم 21 ائتلافا 959 من مرشحي الائتلافات، وقدم 167 حزبا 501 1 مرشح، في حين ترشَّح 789 مرشحا كمستقلين.

13 - وظلت البيئة الأمنية في العراق متقلبة أثناء الأعمال التحضيرية للانتخابات. ففي الفترة من 25 آب/أغسطس إلى 9 تشرين الأول/أكتوبر، نُسب ما مجموعه 157 هجوما على قوات الأمن العراقية إلى

داعش، بما في ذلك هجوم وقع في كركوك في 5 أيلول/سبتمبر وأسفر عن مقتل 13 من أفراد الشرطة. وأبرز أيضا استمرارُ تخويف واستهداف المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني صعوبةَ البيئة الأمنية في فترة ما قبل الانتخابات.

14 - وبغية إجراء الانتخابات بأمان ونظام، اعتمدت حكومة العراق ومؤسساتها الأمنية خطة أمنية حازمة تغطي جميع المحافظات. واعتبارا من 2 تشرين الأول/أكتوبر، وُضعت جميع الوحدات الأمنية في حالة تأهب قصوى لمدة عشرة أيام، وفُرضت قيود على الحركة والتجمعات العامة قبل الانتخابات وبعدها، إلى جانب تدابير أمنية أخرى. وقبل ذلك، في 2 آذار/مارس، كانت الأمانة العامة لمجلس الوزراء قد أنشأت لجنة عليا لتعزيز ورصد مشاركة المرأة في الانتخابات واعتمدت تدابير لمنع العنف ضد المرشحات والتصدي له. وشملت تلك التدابير تفعيل خطوط اتصال مباشر مجانية لتلقي الشكاوى المقدمة من المرشحات حول تعرضهن للمضايقة والعنف ولمعالجتها.

باء - لمحة عامة عن حقوق الإنسان

15 - خلال فترة الحملة الانتخابية، وثَّقت البعثة حالات عنف متصل بالانتخابات. وتمثلت تلك الحالات أساسا في حوادث تهديد وترهيب للمرشحين والمرشحات وفرق حملاتهم الانتخابية، بشكل شخصي مباشر أو على الإنترنت، وحوادث اعتداء على المرشحين والمرشحات أو على التجمعات في إطار الحملات الانتخابية. فعلى سبيل المثال، أدى هجوم شنه مسلح مجهول الهوية على تجمع انتخابي بالقرب من مقر إقامة أحد المرشحين في محافظة ديالى في 3 تشرين الأول/أكتوبر إلى مقتل أحد أعضاء فريق حماية المرشح وجرح رجلين آخرين. وانفجر جهاز متفجر خلال انعقاد نشاط في إطار حملة انتخابية في محافظة صلاح الدين في 7 تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن مقتل صبي وجرح أربعة آخرين. ولم تسجل البعثة أي أنماط واضحة من الانتهاكات المرتكبة في حق مجموعات أو مناطق جغرافية بعينها.

16 - وفي إطار جهود الأمم المتحدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان خلال الانتخابات، أجرت البعثة مقابلات ومناقشات مع مجموعات من مرشحي النساء والأقليات والمرشحين المستقلين، علاوة على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطين والصحفيين والمحامين والموظفين العموميين. واجتمعت مع المنظمات غير الحكومية العراقية التي تنفذ أنشطة متعلقة بالتثقيف المدني والانتخابي موجهة إلى الناخبات والنازحين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وعموما، لم تبلغ الغالبية العظمى ممن أجريَت معهم مقابلات عن أي انتهاكات مباشرة لحقوق الإنسان، ولكنها أشارت إلى وجود مناخ سياسي ينطوي على صعوبات واسعة النطاق. وتحدثت مرشحات عن البيئة الثقافية التقييدية التي أعاقت فعالية الحملات الانتخابية، وذكر بعضهن أنهن تلقين تهديدات على وسائل التواصل الاجتماعي. وأبلغ مرشحو أقليات ومرشحون مستقلون عن وجود صعوبات في إجراء الحملات الانتخابية وعن التخوف من أعمال انتقامية محتملة وعدم كفاية الدعم المالي والسياسي، كما أعربوا عن قلق بشأن الحالة الأمنية العامة.

جيم - الإطار القانوني الانتخابي

17 - يتكون التشريع الأساسي الذي ينظم انتخابات مجلس النواب من دستور العراق (لعام 2005)، وقانون انتخابات مجلس النواب الجديد (القانون رقم 9 لعام 2020)، وقانون المفوضية العليا المستقلة

للانتخابات الجديد (القانون رقم 31 لعام 2019)، وقانون الأحزاب السياسية (القانون رقم 36 لعام 2015)، وكذلك الأنظمة والإجراءات التي اعتمدتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

18 - ووفقا للمادة 49 من الدستور، يحسب عدد المقاعد البرلمانية على أساس عدد سكان العراق، بنسبة مقعد واحد لكل 000 100 نسمة. وبموجب قانون انتخابات مجلس النواب الجديد، تم الإبقاء على عدد المقاعد المحدد سابقا في 329 مقعدا، منها 83 مقعدا (25 في المائة) مخصصة للنساء و 9 مقاعد لطوائف الأقليات في البلد (5 مقاعد للمسيحيين ومقعد واحد لكل من الأيزيديين والشبك والصائبة المندائيين والأكراد الفيليين). ويقسم القانون كل محافظة إلى دوائر انتخابية، بحيث يبلغ عددها الإجمالي 83 دائرة في جميع أنحاء البلد. ويخصص لكل دائرة انتخابية، حسب كثافتها السكانية، ثلاثة إلى خمسة أعضاء في البرلمان. وقد حل النظام الانتخابي الجديد، المعروف باسم نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل، محل النظام السابق للقوائم الحزبية القائم على التمثيل النسبي.

19 - وخصص قانون تخصيص وتمويل نفقات انتخابات مجلس النواب (لعام 2020) ميزانية قدرها 329 بليون دينار (حوالي 225 مليون دولار) لتنظيم الانتخابات وعقدها في 10 تشرين الأول/أكتوبر. وأكمل التعديل الأول لقانون المحكمة الاتحادية العليا (الأمر رقم 30 لعام 2005) عضوية المحكمة الاتحادية العليا التي تصادق على نتائج الانتخابات.

دال - إدارة الانتخابات

20 - وفقا لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فإن المفوضية هيئة عامة دستورية مستقلة ومحايدة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ومكلفة بالإشراف على الانتخابات والاستفتاءات وتنظيمها وإجرائها في العراق. وهي تعتمد أنظمة وتعليمات وسياسات لإدارة الانتخابات والاستفتاءات وتكفل تنفيذها. وهي أيضا مخولة بتعزيز الثقافة الانتخابية وتوعية الناخبين والممارسات الديمقراطية. وبموجب الدستور، تخضع المفوضية لرقابة مجلس النواب.

21 - وتتألف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من مجلس المفوضين والإدارة الانتخابية. وينص قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على تعيين تسعة مفوضين جدد بالقرعة المباشرة، ويُختارون من بين مرشحين من مجلس القضاء الأعلى (خمسة أعضاء)، ومجلس قضاء إقليم كردستان (عضوان) ومجلس الدولة (عضوان). وتولى أعضاء المجلس الحاليون (ثمانية رجال وامرأة واحدة) مناصبهم في 13 كانون الثاني/يناير 2020، وهم يخدمون لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد.

22 - وتتألف الإدارة الانتخابية التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات من المكتب الوطني في بغداد والمكتب الإقليمي في أربيل بإقليم كردستان والمكاتب الانتخابية للمحافظات في المحافظات الأخرى. وتوظف المفوضية حوالي 000 4 موظف مدني دائم في جميع أنحاء العراق، بالإضافة إلى موظفين مؤقتين خلال الانتخابات.

هاء - تسجيل الناخبين

23 - في 7 أيلول/سبتمبر 2020، بدأت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الأعمال التحضيرية لإعادة فتح مراكز التسجيل البيومتري للناخبين في جميع أنحاء العراق لتحديث سجل الناخبين بإدراج المعلومات البيومترية فيه. وفي ذلك الوقت، كان 14,3 مليون ناخب (من أصل حوالي 22,1 مليون ناخب

مسجل في قاعدة بيانات المفوضية) مسجلين بيومترياً بالفعل[1]. وفي 2 كانون الثاني/يناير 2021، فُتح ما مجموعه 079 1 من مراكز التسجيل البيومتري للناخبين في جميع أنحاء البلد.

24 - وبناء على مشورة البعثة، وسعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نطاق تغطيتها للتسجيل البيومتري للناخبين وسرَّعت توزيع بطاقات الناخبين قبل الانتخابات. ونشرت ما يقرب من 890 فريقا متنقلا لتسجيل الناخبين بغية تقريب عملية التسجيل من الناخبين، وبدأت حملات لتوعية الجمهور وتعبئته. وانتهت فترة تحديث البيانات البيومترية في 15 نيسان/أبريل.

25 - وعلى مدى سبعة أيام، استمرت حتى 22 نيسان/أبريل، نظمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعد ذلك عرض قوائم الناخبين الأولية في مراكز تسجيل الناخبين، وذلك للسماح بتقديم اعتراضات وطلب إجراء تصحيحات.

26 - وعند الانتهاء من تحديث التسجيل البيومتري للناخبين، قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتدقيق سجل الناخبين بالتحقق من المدخلات المتكررة وشطبها. ووفقا للأرقام المؤقتة التي قدمتها المفوضية، سُجل نحو 2,7 مليون ناخب بيومترياً خلال فترة التحديث، مما أسفر عن التسجيل البيومتري لما مجموعه 17 مليون ناخب من أصل 22,1 مليون ناخب مسجل. واستنادا إلى هذه البيانات، كان من المقرر أن يصدر لحوالي 77 في المائة من الناخبين بطاقات ناخبين بيومترية لاستخدامها يوم الاقتراع. أما النسبة المتبقية البالغة 23 في المائة فتسنى لها التصويت باستخدام بطاقات الناخبين الإلكترونية (التي لا تتضمن البيانات البيومترية) إلى جانب وثائق هوية إضافية عليها صور فوتوغرافية لأصحابها. ووُزعت بطاقات الناخبين البيومترية من خلال مراكز تسجيل الناخبين وفرق التسجيل المتنقلة في جميع أنحاء البلد حتى 5 تشرين الأول/أكتوبر. وفي حين أن معظم البطاقات وُزعت بنجاح، فإن حوالي 1,7 مليون من بطاقات الناخبين لم تُستلَم من قبل الناخبين وما تزال في عهدة المفوضية.

واو - التوعية العامة

27 - سعيا إلى بناء ثقة الجمهور وإعلام الناخبين بالعملية الانتخابية، بدأت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بدعم من البعثة، حملة توعية عامة اشتملت على محتوى مصمم خصيصا لفئات بعينها مثل النساء والشباب والنازحين والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والقوات الأمنية. ونُشرت المعلومات على التلفزيون الوطني وغيره من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال العديد من أنشطة التواصل المباشر. وقد نظمت المفوضية والبعثة مؤتمرات صحفية منتظمة، في حين أُطلقت حملتان موسومتان بالهشتاغين Vote4Iraq# و Ivoted# على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك ابتغاء التفاعل المباشر مع الناخبين. وشارك الآلاف في جلسات مباشرة للأسئلة والأجوبة نظمتها المفوضية، تناول فيها خبراء في مجال الانتخابات مسائل مثل تقديم الشكاوى، والاقتراع الخاص، والحصة المخصصة للمرأة، والحملات الانتخابية.

(1) يعود آخر تعداد للسكان في العراق إلى عام 1997. ولذلك، قد تكون دقة البيانات السكانية التي تستخدمها السلطات والمؤسسات المختصة بحاجة إلى تحسين. وفي غياب تعداد سكاني حديث، يقدر عدد الناخبين المؤهلين بحوالي 26 مليون ناخب استنادا إلى قاعدة بيانات نظام التوزيع العام التابع لوزارة التجارة، المعروفة باسم قاعدة بيانات البطاقة التموينية.

28 - وأُعِدَّ أكثر من 200 من أشرطة فيديو الرسوم المتحركة ومن الرسوم البيانية، تتضمن لأول مرة الترجمة بلغة الإشارة، التي أتيحت أيضا في المؤتمرات الصحفية. وشكلت أيضا مكافحة المعلومات المغلوطة جزءًا من الجهود المبذولة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وعُقدت اجتماعات أسبوعية بين المفوضية والبعثة ووسائل الإعلام لمناقشة المسائل التقنية والإجرائية والسياساتية. وأنشأت المفوضية خط اتصال مباشر للإجابة على أسئلة الناخبين وغيرهم من أصحاب المصلحة. واستخدمت أيضا حملات خدمة الرسائل القصيرة الجماعية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناخبين المؤهلين. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذ أكثر من 47 مشروعا لتوعية الناخبين، مثل الدورات التدريبية وحلقات العمل، في جميع المحافظات من قبل منظمات مجتمع مدني تم التعاقد معها للوصول إلى شتى فئات الناخبين.

29 - وأجرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ثلاث عمليات محاكاة واسعة النطاق لعملية الاقتراع وعدّ الأصوات ونقل النتائج شملت 179 2 محطة اقتراع في جميع أنحاء العراق، مما ساعد على تحديد المسائل التقنية المعلقة في الفترة قبيل يوم الاقتراع، مع زيادة الشفافية أيضا. وكانت عمليتا المحاكاة الثانية والثالثة حدثين مفتوحين للعامة.

زاي - الاقتراع

30 - نُظم يوم الاقتراع الخاص في 8 تشرين الأول/أكتوبر، قبل 48 ساعة من يوم الاقتراع العام، للسماح للفئات المحددة من الناخبين المذكورة في المادة 39 من قانون انتخابات مجلس النواب - بما في ذلك القوات العسكرية والأمنية (727 075 1 ناخبا مسجلا)، والنازحون (126 120 ناخبا مسجلا) والسجناء والمحتجزون (671 ناخبا مسجلا) - بالإدلاء بأصواتهم فيما يتعلق بأي من الدوائر الانتخابية الثلاث والثمانين. ولم يفتح باب الاقتراع الخاص إلا لمن بحوزتهم بطاقات الناخبين البيومترية. ومنعا لتكرار التصويت، احتفظت المفوضية ببطاقات الناخبين بعد التصويت، وذلك إلى حين انتهاء يوم الاقتراع العام.

31 - وبالنسبة للناخبين النازحين، تم فتح 309 محطات اقتراع في 86 مركزا للاقتراع في 17 محافظة. ورغم الجهود المبذولة لمنح النازحين حق التصويت، فإن بعضهم لم يكن بحوزته وثائق كافية لتقديم طلبات التسجيل البيومتري.

32 - وفي يوم الاقتراع العام (10 تشرين الأول/أكتوبر)، فُتحت 041 55 محطة اقتراع في 273 8 مركزا للاقتراع. وتم توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع المحددة لهم على أساس بيانات تسجيل الناخبين المحدَّثة. وسُجلت الأرقام التسلسلية لأوراق الاقتراع الصادرة لكل محطة اقتراع لضمان إمكانية اكتشاف أي تباينات بسهولة. وطُبعت أوراق الاقتراع بأرقام تسلسلية متتابعة لتمكين التتبع الدقيق، وتضمن جميعها رموز الاستجابة السريعة. وخُزّنت المواد الانتخابية الحساسة بشكل آمن تحت إشراف موظفي الاقتراع.

33 - وجُهزت كل محطة من محطات الاقتراع بجهاز للتحقق من بيانات الناخبين ونسخة من سجل الناخبين لتلك المحطة، فضلا عن أجهزة عدّ الأصوات وفرزها ونقل النتائج إلكترونيا. وتم إقفال الأجهزة الإلكترونية وفتحها وتسجيل الأرقام التسلسلية بحضور المراقبين وممثلي الأحزاب السياسية.

34 - وطُلب من الناخبين، عند دخولهم لمحطة الاقتراع، إبراز إما بطاقة الناخب البيومترية والخضوع للتحقق من بصمات الأصابع أو بطاقة ناخب إلكترونية مقترنة بوثيقة هوية شخصية. وبالنسبة للناخبين الذين أدلوا ببطاقة ناخب إلكترونية، كانت هناك حاجة إلى مسح بصمات جميع أصابعهم ضوئيا. ثم سُلِّم كل

ناخب ورقة الاقتراع وطُلب منه التوقيع على سجل الناخبين. من ثم تم التقاط صورة لرمز الاستجابة السريع المُثبت على ورقة الاقتراع المُسلَّمة للناخب عبر جهاز التحقق من بيانات الناخبين. وقد تمت مطابقة هذه الرموز مع رموز الاستجابة السريعة التي جُمعت باستخدام الماسح الضوئي لصندوق الاقتراع، للتأكد من أنه لم تودَع فيه إلا أوراق الاقتراع المسلَّمة دون سواها. وصُبغت سبَّابة كل ناخب بحبر غير قابل للازالة، وذلك ضمانا لعدم تكرار التصويت.

35 - وقد اتخذت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العديد من التدابير للتصدي لإساءة استخدام بطاقات الناخبين الإلكترونية (غير البيومترية). فأولا، تم إتلاف 000 500 1 بطاقة ناخب إلكترونية غير موزعة كانت قد طُبعت قبل عام 2014. وعلاوة على ذلك، طلب من جميع الناخبين الذين استخدموا بطاقات الناخبين الإلكترونية إبراز وثائق هوية إضافية عليها صورهم الفوتوغرافية في يوم الاقتراع، ومُسحت بصمات أصابعهم العشرة ضوئيا قبل تسليمهم أوراق الاقتراع في محطة الاقتراع. وبعد يوم الاقتراع، جرت مطابقة هذه البصمات بالمسوح الضوئية لبصمات الأصابع المخزَّنة في السجل الوطني للناخبين كوسيلة للتخفيف من خطر تكرار التصويت. وقد انتهت عملية المطابقة، ومن المتوقع أن يُحال أي مخالفين إلى المحاكم المختصة وفقا للإجراءات القانونية. وبعد التصويت، صادر موظفو الاقتراع بطاقات الناخبين الإلكترونية.

حاء - عدّ الأصوات وفرزها وعرض النتائج

36 - في محطات الاقتراع، عُدَّت أوراق الاقتراع إلكترونيا باستخدام ماسح ضوئي مثبت على صندوق الاقتراع. وتم توصيل جهاز نظام نقل النتائج بكل ماسح ضوئي لنقل النتائج إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من خلال وصلة ساتلية مأمونة. وشُفِّرت جميع البيانات منعاً لقرصنتها. وبالإضافة إلى نظام نقل النتائج هذا، جُمعت وحدات الخزن الخارجي USB الاحتياطية من كل محطة اقتراع بغية ضمان دقة فرز النتائج.

37 - وعلاوة على ذلك، اختيرت، من خلال قرعة مباشرة شهدها أصحاب المصلحة (ممثلو الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام ومراقبو الانتخابات)، محطةُ اقتراع واحدة من كل مركز اقتراع لإجراء العدّ فيها يدويا (ما مجموعه 960 8 محطة اقتراع) وأذيعت النتائج على شاشات التلفزيون. وفي الحالات التي تجاوز فيها التباين بين العدّ الإلكتروني الأولي والعدّ اليدوي نسبة 5 في المائة، فقد تعين إجراء عدّ يدوي لجميع الأصوات المتعلقة بكل النتائج الواردة من محطة الاقتراع المعنية، على أن تُعتمد نتائج العدّ اليدوي. وبمجرد الانتهاء من العدّ، نُشرت نسخة من النتائج ليوم واحد على الجدار الخارجي لكل محطة اقتراع ليطَّلع عليها وكلاء الكيانات السياسية والمراقبون وعامة الناس. ولم يُبلَغ عن وجود تباينات بين العدّ الإلكتروني والعدّ اليدوي في محطات الاقتراع المختارة التي بلغ عددها 960 8 محطة.

38 - أما بالنسبة للمحطات التي لم تنقل النتائج باستخدام نظام نقل النتائج أو وحدات الخزن الخارجي USB أو كليهما، فقد أنشئ نظام فرز يدوي، حيث تحققت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أوراق الاقتراع المعنية الصادرة لمحطات الاقتراع، وذلك في مركز العدّ اليدوي الوطني في بغداد بحضور مراقبين دوليين ومحليين ووكلاء الأحزاب السياسية. وبعد استكمال عمليات التحقق، قامت المفوضية بملء استمارات تسوية ومطابقة النتائج ثم سلمتها إلى مركز إدخال البيانات التابع لها، حيث أُدخلت النتائج بطريقة ثنائية التعمية (يدخل موظفان مكلفان بإدخال البيانات إلى الاستمارة نفسها، كل منهما على حدة)، مع مرحلة تحقق قام فيها موظف آخر بالتأكد من البيانات التي أدخلها الموظفان الأولان. وتمت مطابقة نتائج كل من نظامي

نقل النتائج الإلكتروني واليدوي في خادوم النتائج بغية إنتاج النتائج الانتخابية. وفي حالات التباين، تكون الأسبقية للبيانات المستمدة من الفرز اليدوي. ثم نُشرت النتائج على الموقع الشبكي للمفوضية وفي مراكز عرض النتائج، بشكل آني وبمجرد أن أصبحت متاحة.

39 - وبدعم من البعثة، أنشأت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مراكز لعرض النتائج في مقرها وفي جميع المحافظات. وكانت المراكز مفتوحة في وجه أصحاب المصلحة المعنيين بالانتخابات، بما في ذلك الأحزاب السياسية ووكلاء المرشحين والمراقبين الدوليين والوطنيين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وأدى ذلك إلى زيادة مستوى الشفافية مقارنة بالانتخابات السابقة.

40 - ولأول مرة، راجعت شركة دولية مستقلة ذات خبرة واسعة في تكنولوجيا الانتخابات ودقَّقت في جميع الأجهزة والبرامجيات وفي نظام إدارة النتائج ككل. وقد قدمت الشركة تقاريرها إلى لجنة المراقبة والتدقيق التي تتألف من أعضاء من مؤسسات الدولة المعنية بالموضوع، الذين رصدوا وقيَّموا التدقيق الذي أنجزته الشركة. وستقدم اللجنة إلى مجلس النواب المقبل تقريرا عما تتوصل إليه من نتائج.

طاء - الحالة الأمنية يوم الاقتراع

41 - في أكثر الأحيان، لم يُسجَّل عنف متصل بالانتخابات يوم الاقتراع لكن حوادث أمنية متفرقة أسفرت عن وقوع بعض الإصابات. فخلال مساء يوم 10 تشرين الأول/أكتوبر، استهدف مسلح يشتبه في انتمائه إلى داعش مركزَ اقتراع في ناحية الرشاد بمحافظة كركوك بعد إغلاقه، مما أسفر عن مقتل فرد من أفراد الشرطة وجرح اثنين آخرين. وأدى شجار بين أنصار أحزاب سياسية متعارضة في محافظة ميسان إلى اشتباك أسفر عن مقتل أحد المدنيين. ومن بين الحوادث الأمنية الأخرى التي أُبلغ عنها يوم الاقتراع هجوم غير مباشر بالنيران على محطة اقتراع في محافظة صلاح الدين وهجوم بقذائف الهاون بالقرب من محطة اقتراع في محافظة ديالى، ولم يسفر أي منهما عن وقوع إصابات أو أضرار. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت خلية الإعلام الأمني التابعة لمكتب رئيس الوزراء أن الخطة الأمنية للانتخابات تكللت بالنجاح.

ياء - النتائج الأولية الجزئية

42 - في 11 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج الأولية الجزئية للانتخابات التي شملت 78 في المائة من محطات الاقتراع، وذلك على الموقع الشبكي للمفوضية وفي جميع مراكز عرض النتائج. وقد صدر الإعلان ضمن الإطار الزمني الذي يحدده قانون انتخابات مجلس النواب، لكن نتائج محطات الاقتراع الـ 960 8 التي اختيرت عن طريق القرعة المباشرة لفرز أصواتها يدويا لم تدرَج بسبب خطأ تقني.

43 - وأدرجت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في إعلانها عن النتائج الأولية المستكملة في 13 تشرين الأول/أكتوبر، نتائج 547 8 محطة اقتراع من أصل محطات الاقتراع الـ 960 8 التي اختيرت عن طريق القرعة لعدّ أصواتها يدويا. وكانت نتائج محطات الاقتراع تلك قد وردت بعد إغلاق المحطات ولكنها كانت في انتظار إجازتها في النظام. وفي حين تم التحقق من النتائج الواردة من المحطات الاقتراع الـ 547 8 وتحديثها باعتبارها جزءً من النتائج الأولية، فقد حُددت المحطات المتبقية، وعددها 413 محطة، لمزيد من التحقق من قبل المركز الوطني للفرز اليدوي، لأن تلك المحطات لم تنقل نتائجها باستخدام نظام نقل النتائج أو وحدات الخزن الخارجي USB.

44 - وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر أيضا، شرعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تدقيق نتائج 681 3 محطة اقتراع كانت قد واجهت مشاكل تقنية في الإرسال الإلكتروني (037 3 محطة) أو في نقل وحدات الخزن الخارجي USB (504 محطات) في يوم الاقتراع، أو مشاكل فيهما معا (140 محطة). وقد جرى التدقيق وإعادة عدّ الأصوات في المركز الوطني للفرز اليدوي في بغداد، وذلك وفقا للإجراءات المعتمدة قبل يوم الاقتراع. وقد اكتملت العملية في 16 تشرين الأول/أكتوبر.

كاف - النتائج الأولية المجمَّعة

45 - في 16 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في مؤتمر صحفي، أنها انتهت من عدّ أصوات جميع محطات الاقتراع وأعلنت النتائج الأولية الكاملة لجميع الدوائر الانتخابية الثلاثة والثمانين. وذكرت أيضا أنه بمشاركة 876 602 9 ناخبا فعليا من أصل 368 118 22 ناخبا مسجلا، بلغت نسبة المشاركة 43 في المائة.

46 - ولا تزال النتائج قابلة للطعن ولن تكون نهائية إلا عند مصادقة المحكمة الاتحادية العليا عليها. وأكد رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خلال المؤتمر الصحفي أنه يمكن الطعن في النتائج الأولية للانتخابات في غضون ثلاثة أيام من إعلانها.

لام - الشكاوى والطعون

47 - وفقا لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، يتمتع مجلس المفوضين بسلطة حصرية لمعالجة الادعاءات بحدوث مخالفات انتخابية طوال العملية الانتخابية، بما في ذلك فيما يتعلق بتسجيل المرشحين، وفترة الحملة الانتخابية، والاقتراع وعدّ الأصوات، ونشر النتائج الأولية. ويحدد القانون، علاوة على الأنظمة والإجراءات التي وضعتها المفوضية، الشكاوى وعمليات البت فيها. ووفقا لأحكام ذلك القانون، يحق للناخبين ولوكلاء الأحزاب السياسية والائتلافات والمرشحين تقديم شكوى في حال حدوث خروقات انتخابية. ويتمتع المجلس بسلطة البت في جميع الشكاوى الانتخابية.

48 - وتُنشر قرارات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن الشكاوى على موقعها الشبكي في غضون ثلاثة أيام من إصدارها. ويمكن تقديم الطعون في هذه القرارات في غضون ثلاثة أيام من نشرها، ويتم البت فيها من قبل الهيئة القضائية للانتخابات والتي تتألف من ثلاثة قضاة. وبمجرد أن تبت الهيئة القضائية في جميع الطعون (لا تنص الأنظمة الحالية على أي موعد نهائي محدد)، تقدم المفوضية النتائج النهائية إلى المحكمة الاتحادية العليا للمصادقة عليها. ولم يُحدَّد الجدول الزمني للمصادقة على النتائج النهائية.

49 - وحتى 21 تشرين الأول/أكتوبر، سجلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ما مجموعه 398 شكوى تتعلق بيوم الاقتراع، صُنفت في ثلاث فئات: الشكاوى الخضراء (غير المؤثرة على النتيجة)، والشكاوى الصفراء (المرفوضة لأسباب شكلية)، والشكاوى الحمراء (المحتمل تأثيرها على النتيجة). وعالجت لجان التصنيف التابعة للمفوضية الشكاوى الـ 398 المتعلقة بيوم الاقتراع، وصنفت 10 شكاوى على أنها حمراء، و 217 شكوى على أنها صفراء، و 138 شكوى على أنها خضراء. ولم يتم بعدُ تصنيف ما مجموعه 33 شكوى.

50 – وتم تلقي ما مجموعه 436 1 طعنا في النتائج الأولية المعلنة، وسـتقدم إلى الهيئة القضـائية للانتخابات مرفقة بالوثائق المناسبة، بما يشمل المنطق القانوني والإجرائي والتنفيذي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات فيما يتعلق بكل حالة على حدة.

ميم – المصادقة على النتائج النهائية

51 – يحدد دسـتور العراق عملية المصـادقة على نتائج الانتخابات. وهو يسـند إلى المحكمة الاتحادية العليا سـلطة المصـادقة على النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب. وتجري تلك المصـادقة بعد البت في جميع الطعون. ولم يُحدد الجدول الزمني للمصـادقة، فعلى سبيل المثال، اسـتغرق الأمر 85 يوما اعتبارا من يوم الاقتراع في عام 2010، و 47 يوما في عام 2014، و 99 يوما في عام 2018.

نون – مراقبة الانتخابات

52 – اعتمدت المفوضـية العليا المسـتقلة للانتخابات ما مجموعه 891 1 مراقبا دوليا (بمن فيهم موظفو الدعم الوطنيون)، و 148 160 مراقبا محليا، و 733 495 ممثلا للأحزاب السياسية.

53 – وأصدر المراقبونَ الدوليون بيانات أولية، لا سيما الاتحاد الأوروبي التي أصدر بيانه يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر وجامعة الدول العربية التي أصـدرت بيانها يوم 11 تشـرين الأول/أكتوبر، ومنظمة التعاون الإسـلامي التي أصـدرت بيانها يوم 31 تشـرين الأول/أكتوبر. ونُشـرت هذه البيانات على الموقع الشـبكي الخاص بكل واحدة من تلك الجهات.

ثالثا – ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وأنشطتها

54 – بناء على طلب حكومة العراق (انظر S/2021/135) وعملا بقرار مجلس الأمن 2576 (2021)، كُلفت البعثة بتقديم المشـورة والدعم والمسـاعدة إلى حكومة العراق والمفوضـية العليا المسـتقلة للانتخابات في الجهود المبذولة لتخطيط وتنفيذ انتخابات حرة ونزيهة فعليا، يقودها العراقيون ويتولون زمام الأمور فيها.

55 – وبالإضـافة إلى تعزيز تقديم المسـاعدة والمشـورة التقنيتين في مجال الانتخابات عملا بقرار مجلس الأمن 2522 (2020)، ومع مراعاة طلب حكومة العراق للحصول على دعم إضـافي، قرر المجلس أن توفر البعثة فريقا تابعا للأمم المتحدة معززا بموظفين إضـافيين، وقويا ومعلنا عنه بوضـوح، قبل الانتخابات في العراق، لمراقبة يوم الاقتراع بأوسع تغطية جغرافية ممكنة.

56 – وكُلفت البعثة أيضـا بإشـراك المراقبين الدوليين والإقليميين من الأطراف الثالثة الذين دعتهم حكومة العراق والتنسـيق معهم وبإطلاق حملة اسـتراتيجية للأمم المتحدة لتوجيه الرسـائل من أجل توعية الناخبين العراقيين وإعلامهم وتزويدهم بأحدث المعلومات فيما يتعلق بالتحضيرات للانتخابات، والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة دعما للانتخابات قبل يوم الاقتراع وفي ذلك اليوم.

ألف – المساعدة الانتخابية التقنية المقدَّمة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

57 – أعدت البعثة، تنفيذاً لولايتها المعززة في مجال المسـاعدة الانتخابية، وبالتنسـيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشـروعا معنونا ”دعم العملية الانتخابية في العراق“. وقد مكنت مسـاهمة إجمالية قدرها

32,4 مليون دولار من 11 جهة مانحة البعثةَ من تنفيذ مرحلتي المشـروع. وركزت المرحلة الأولى على بناء قدرات المفوضـية العليا المستقلة للانتخابات، في حين أتاحت المرحلة الثانية الدعم التقني المباشر في إطار الأعمال التحضيرية للانتخابات في العراق.

58 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان لدى الأمم المتحدة 160 من موظفي المساعدة التقنية الانتخابية في العراق، منهم 49 موظفا دوليا و 111 موظفا وطنيا، أي بزيادة في المساعدة الانتخابية التقنية المقدَّمة بخمسة أضعاف مقارنةً بانتخابات عام 2018. وقُدمت أنشطة المساعدة التقنية إلى مقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، علاوة على مكاتبها الانتخابية التسعة عشر في المحافظات، التي تعمل من المراكز الإقليمية للبعثة في بغداد والبصرة وأربيل وكركوك ونينوى.

59 - ومن مجالات المساعدة الانتخابية تقديم الدعم لوضع أنظمة وإجراءات انتخابية لجملة أمور منها تسمية المرشحين وتسجيلهم، والحملات الانتخابية، والفرز الآني للنتائج، ومعالجة الشكاوى والطعون الانتخابية والبت فيها. وعلاوة على ذلك، ساعدت البعثة في توظيف وتدريب موظفي الاقتراع، وإعداد حملات لتوعية الجمهور، وتسجيل الناخبين، وتنفيذ تدابير التخفيف من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وشراء المواد الانتخابية (بما في ذلك طباعة أوراق الاقتراع)، وإنشاء مراكز لعرض النتائج، وعمليات محاكاة الانتخابات قبل يوم الاقتراع، ودعم إجراء التدقيق المستقل.

60 - وبعد الانتخابات، ستشارك البعثة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في عملية لاستخلاص الدروس، بهدف المضي في تطوير قدرات المفوضية وتعزيزها.

باء - المراقبة يوم الاقتراع

61 - قامت البعثة، وفقا لولايتها، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بنشر 150 خبيرا دوليا في مجال الانتخابات تابعين للأمم المتحدة ونحو 550 من موظفي الدعم الوطنيين قبل يوم الاقتراع وفيه. وبلغت الميزانية المقررة للمشروع ما قدره 008 811 15 دولارات.

62 - ونُشر فريق تحضيري في بغداد قبل شهرين من موعد الانتخابات لوضع منهجية المراقبة والشروع في الأعمال التحضيرية. وقبل أربعة أسابيع من موعد الانتخابات، نُشرت خمسة أفرقة إقليمية في مراكز البعثة في بغداد والبصرة وكركوك والموصل وأربيل لتهيئة الظروف الميدانية لنشر الخبراء على المدى القصير، مع إنشاء وجود للمراقبة في منطقة المسؤوليات. ووصل خبراء الأمم المتحدة في مجال الانتخابات قبل أسبوع من موعد الانتخابات وتم نشرهم في جميع المحافظات الثماني عشرة. وراقبوا يوم الاقتراع الخاص ويوم الاقتراع العام.

63 - وخلال يوم الاقتراع الخاص، زار خبراء الأمم المتحدة 79 محطة اقتراع في 25 مركزا للاقتراع. ولم يبلغ عن أي مخالفات ذات شأن. وعموما، في محطات الاقتراع التي تمت زيارتها، كان موظفوها يتقيدون بالإجراءات بشكل عام، وتسنى للناخبين الإدلاء بأصواتهم بطريقة منظمة. وفي عدد محدود من الحالات، لم تتعرف أجهزة التحقق من الناخبين على بصمات بعضهم. ولم يُسمح للناخبين الذين تعذَّر التعرف على

بصماتهم بالتصويت[2]. وأُعلنت النتائج الأولية ليوم الاقتراع الخاص في 11 تشرين الأول/أكتوبر، في نفس اليوم الذي أُعلنت فيه النتائج الأولية الأولى (الجزئية) للاقتراع العادي.

64 - وفي يوم الاقتراع العام، راقب خبراء الأمم المتحدة 108 1 محطات اقتراع في 301 مركز اقتراع في جميع المحافظات الثماني عشرة. ومر يوم الاقتراع في ظروف سلمية عموما. وفي المحطات التي راقبها خبراء الأمم المتحدة، أديرَت عمليات الاقتراع إدارةً حسنة في مجملها. وفتحت معظم محطات الاقتراع أبوابها في الوقت المحدد، على الرغم من حدوث تأخيرات في عدة محطات بسبب طول مدة الإعداد أو بسبب مشاكل تقنية مرتبطة بتشغيل الماسحات الضوئية[3]، وهي المشاكل التي حلتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في وقت لاحق من صباح ذلك اليوم. علاوة على ذلك، وكما كان عليه الحال في يوم الاقتراع الخاص، لم تتعرف أجهزة التحقق من الناخبين على بصمات ناخبين في عدد محدود من الحالات. ووفقا للاستنتاجات الأولية التي توصل إليها خبراء الأمم المتحدة، فإن هذه الحوادث قد أثرت على كبار السن والنساء خاصة. وعموما، ففي مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، كان موظفو فرز الأصوات يتقيدون بالإجراءات بشكل عام، وتسنى للناخبين الإدلاء بأصواتهم بطريقة منظمة.

65 - وستنشر البعثة في وقت لاحق تحليلا مفصلا لجميع البيانات المجمَّعة.

جيم - التواصل الاستراتيجي

66 - سعت الحملات الاستراتيجية لتوجيه الرسائل التي نفذتها البعثة إلى توعية وإعلام الناخبين العراقيين وتزويدهم بمعلومات مستكملة بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات وبشأن أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة. وتوخت أيضا بناء ثقة عامة الناس ونشر المعرفة ومعالجة المعلومات المغلوطة.

67 - وتحت شعار "بلدك. مستقبلك. صوتك"، وباستخدام الهاشتاغ #Vote4Iraq، انخرطت البعثة في مشاريع لرواية القصص تركز على الإنسان، مما أتاح للناخبين العراقيين، ولا سيما النساء والشباب والناخبون ذوو الإعاقة، منبرا لتبادل وجهات نظرهم بشأن الكيفية التي يحقق بها التصويت أهدافهم. ولإظهار الدعم الدولي، أبرزت المشاريع أيضا عمل موظفي الأمم المتحدة، بوسائل منها زيادة إبراز حضور مراقبي الانتخابات من خلال التغطية بالصور الفوتوغرافية وأشرطة الفيديو.

68 - ومن الأدوات المستخدمة خلال الحملة ما يلي: حوالي 900 مشاركة منشورة في وسائل التواصل الاجتماعي (باللغات العربية والكردية والإنجليزية، على فيسبوك وإنستغرام وتويتر ويوتيوب)؛ و 40 لوحة جدارية في 11 محافظة؛ و 20 قصة منشورة على شبكة الإنترنت؛ و 14 شريط فيديو؛ و 9 صحائف وقائع؛ ومقابلات إعلامية مختلفة أجرتها الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق؛ ومؤتمران صحفيان؛ وحوار رقمي واحد أدارته الممثلة الخاصة؛ وحلقة عمل على الإنترنت للشباب؛ ومواد ترويجية، مثل قمصان وملصقات وأزرار مكتوب عليها الهاشتاغ #Vote4Iraq؛ والتواصل مع فنانين وشخصيات مؤثرة عراقيين. وقد حققت

---

(2) قد تؤدي الخصائص الجسدية الفردية، مثل ما يصيب الأصابع من ضرر مادي أو قساوة جلد أو أوساخ، إلى عدم التمكن من التعرف على البصمات. وفي حوادث أخرى، يمكن أن يعزى عدم التعرف على بصمات الشخص المعني إلى جهاز التحقق من الناخبين أو إلى مشاكل تتعلق بتسجيل الشخص.

(3) بمجرد تشغيل النظام، لا يمكن إغلاقه ثم إعادة تشغيله دون الحصول من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على كلمة سر جديدة تُستخدَم لمرة واحدة، وهذا أحد التدابير المتخذة للتخفيف من خطر التزوير.

كل المشاركات المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي مجتمعةً أكثر من 3,8 مليون انطباع على قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة للبعثة وحدها.

69 – أما صحائف الوقائع المتعددة اللغات، التي أُبرزت على صفحة الانترنت المعنية بالانتخابات الخاصة بالبعثة والتي نُشرت على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي واقترنت بتقارير منتظمة عن الأعمال التحضيرية والعمليات الانتخابية، فتناولت مواضيع مثل التكنولوجيات الجديدة التي بدأ العمل بها ابتغاء تحسين عملية التصويت، ومثل الأنواع المحددة من الدعم التشغيلي الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ومن المواضيع الأخرى عملية تقديم الشكاوى والطعون، والحصة المخصصة للمرأة، ودور مراقبي الانتخابات الدوليين، ومشاركة النازحين.

70 – واستكمالا للمعلومات المفصلة الواردة في صحائف الوقائع والتقارير، تم إنتاج مقاطع فيديو ملائمة لوسائل التواصل الاجتماعي باللغات العربية والكردية والإنجليزية لنقل الرسائل بطريقة سهلة الاستعمال. وبُين في صحائف الوقائع والتقارير هذه المجالات التقنية العديدة التي تدعم فيها الأمم المتحدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات؛ والأهمية التي تكتسيها عمليات المحاكاة في التحضير للانتخابات والمساعدة المقدَّمة من الأمم المتحدة في هذا الصدد؛ والإجراءات المحددة التي تتخذها المفوضية لمنع إساءة استخدام بطاقات الناخبين الإلكترونية؛ وأوجه اختلاف الانتخابات الحالية عن الانتخابات السابقة، أخذا في الاعتبار عوامل مثل النظام الانتخابي الجديد، وبدء استخدام مراكز عرض النتائج، والدور الموَّسع الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

71 – وتم توجيه الرسائل في كثير من الأحيان على أساس ردود فعل الجمهور العراقي، بشأن مسائل منها التصورات الخاطئة للدور التي تقوم به الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية. فعلى سبيل المثال، في حوار رقمي أجرته الممثلة الخاصة مع الناخبين العراقيين في 13 أيلول/سبتمبر، غطت شبكات التلفزيون المحلية والإقليمية أجزاء منه، اعتبر 52 في المائة من المشاركين، عن خطأ، أن الأمم المتحدة تنظم الانتخابات وتشرف عليها. وقد عُزز بث الرسائل لمكافحة سوء الفهم هذا، فوضح الدور التي تضطلع به المنظمة في مجال المساعدة الانتخابية.

دال – تنسيق عمل المراقبين الدوليين ودعمهم

72 – دعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، من خلال وزارة الخارجية، السفارات والمنظمات الدولية إلى إرسال مراقبين انتخابيين لانتخابات مجلس النواب. وتلقى ما مجموعه 75 كيانا دعوات، منها 54 سفارة و 21 منظمة دولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

73 – ووفقا للتكليف الصادر من مجلس الأمن، أشركت البعثة مراقبين دوليين وإقليميين من أطراف ثالثة ونسقت معهم. وقد تواصلت مع المراقبين من الأطراف الثالثة ومع حكومة العراق بشأن الدعم اللوجستي والأمني، بما يشمل الأمور المتعلقة باعتماد المراقبين، والمركبات، وأماكن الإقامة، والترتيبات الأمنية. ولم تقدم طلباتٍ للحصول على الدعم اللوجستي سوى منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية اللتان أبلغتا البعثة بخططهما التشغيلية واحتياجاتهما. واستجابة لذلك، ساعدت البعثة على تأمين اعتماد المراقبين التابعين لهذين الكيانين وتوفير شارات المراقبين لهم. ونظمت البعثة جلستي إحاطة لجامعة الدول العربية وساعدتها على ربط الاتصالات مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي والمنظمات المحلية المعنية بمراقبة الانتخابات.

74 - ونشـــر الاتحاد الأوروبي بعثة مراقبة طويلة الأجل، تألفت من 20 مراقبا دوليا لمدة طويلة و 81 مراقبا دوليا لمدة قصـيرة، مع أفرقة في 11 محافظة من المحافظات الثماني عشـرة. ونشـرت جامعة الدول العربية 17 مراقبا دوليا للانتخابات في محافظات بغداد والبصـرة والنجف وأربيل والسـليمانية وديالى، أما منظمة التعاون الإسلامي فنشرت فريق مراقبة تألف من خمسة مراقبين في بغداد.

75 - واسـتجابت حكومات روسـيا وأسـتراليا وباكسـتان والبرازيل وتركيا والفلبين ولبنان والهند، لدعوة المفوضـية العليا المسـتقلة للانتخابات، فنشـرت في يوم الاقتراع أفرقة مراقبين تتألف من موظفين حاليين في سفاراتها تولوا بأنفسهم شأن ترتيباتهم اللوجستية والأمنية.

رابعا - ملاحظات

76 - كانت انتخابات عام 2021 خامس انتخابات برلمانية تجرى في العراق بموجب دسـتور عام 2005 والثانية منذ الهزيمة العسكرية لداعش في عام 2017. وأكد إجراء الانتخابات من جديد التزام حكومة وشـعب العراق التزاما قويا بالمبدأ الديمقراطي الأساسي الذي ينص على أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة باعتبار ذلك أفضل أمل لإحراز التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

77 - وأثني على شجاعة وتصميم جميع العراقيين الذين شاركوا في الانتخابات، بمن فيهم النازحون الذين أدلوا بأصـواتهم رغم ما كانوا يواجهونه من ظروف صـعبة. وأشـيد أيضـا بمشـاركة النسـاء في الانتخابات، بصفتهن ناخبات ومرشحات. وتشير النتائج الأولية للانتخابات إلى أنه سيكون هناك عدد قياسي من النساء في مجلس النواب، يتجاوز الحصة المحددة في 25 في المائة.

78 - وجرت الانتخابات في بيئة حافلة بالتحديات. وأقر بالدور الأسـاسـي الذي اضـطلعت به حكومة العراق وقوات الأمن العراقية في ضمان الجو السلمي الذي غلب على العملية الانتخابية والنظام الذي تميزت به. وقد أثبتت المفوضـية العليا المسـتقلة للانتخابات، التي تضـم عددا كبيرا من المديرين وموظفي فرز الأصـوات الجدد، أنها قادرة على إجراء عملية انتخابية في غضـون الجداول الزمنية الدسـتورية، رغم وجود عدد من التحديات التشغيلية المتسمة بالتعقيد.

79 - وفي إطار جهد جدير بالثناء لزيادة شـفافية العملية الانتخابية والثقة بها، نفَّذت المفوضـية العليا المسـتقلة للانتخابات عددا كبيرا من التحسـينات التقنية والإجرائية، من قبيل التفحُّص المسـتقل للبرامجيات والأجهزة؛ وعمليات المحاكاة الواسـعة النطاق للاقتراع العام؛ والأسـاليب المتبعة ابتغاء عدّ الأصـوات وفرزها ونقل النتائج بشـكل أكثر دقة وأمانا؛ ونشـر النتائج الأولية آنيا؛ ومنع الكاميرات والهواتف في مقصـورات الاقتراع؛ والعد اليدوي في محطة اقتراع واحدة على الأقل في كل مركز اقتراع لمقارنة نتائج الفرز اليدوي ونتائج الفرز الإلكتروني؛ والعدّ اليدوي في جميع محطات الاقتراع في مركز اقتراع معين في حال جاءت النتائج متباينة بنسبة تتجاوز 5 في المائة.

80 - وأرحب كذلك باسـتجابة المجتمع الدولي لدعوة حكومة العراق إلى تقديم المسـاعدة لها في مراقبة الانتخابات وغيرها من أشـكال الدعم، من جهات منها الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وفرادى الدول الأعضاء، التي أرسلت مراقبيها الدوليين للانتخابات إلى العراق. ويدل العدد الكبير من مراقبي الانتخابات المحليين الذين شـاركوا في هذه الانتخابات على تمسُّـك المواطنين العراقيين بالمبادئ الديمقراطية.

81 - وبينما تعمل الهيئات الانتخابية المختصة على المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات، أحث جميع الأحزاب السياسية والمرشحين وغيرهم من أصحاب المصلحة على التحلي بالصبر ومعالجة أي شواغل معلقة، بما في ذلك التظلمات المتعلقة بمزاعم التزوير الانتخابي، من خلال القنوات القانونية القائمة وفي إطار الجداول الزمنية المعمول بها، وكذلك وفقا لمدونة قواعد السلوك للعملية الانتخابية. وهذا يعني الامتناع عن توجيه تهديدات ونشر معلومات مغلوطة عن السلطات الوطنية، بما في ذلك المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أو عن العملية الانتخابية أو الدعم الدولي المقدَّم قبل يوم الاقتراع وفيه.

82 - وفي السياق نفسه، أدعو جميع أصحاب المصلحة والأحزاب السياسية والمرشحين إلى تهيئة بيئة لما بعد الانتخابات تعزز التفاهم المتبادل والوحدة الوطنية من خلال الحوار السلمي والبناء. أما الأولوية المقبلة فهي التعجيل بتشكيل حكومة شاملة قادرة على تلبية احتياجات وتطلعات جميع العراقيين، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمعات المحلية المهمشة. وستتحمل الحكومة الجديدة مسؤولية جليلة تتمثل في تنفيذ إصلاحات تفضي إلى حوكمة أكثر فعالية تمارسها مؤسسات خاضعة لمزيد من المساءلة، وقادرة على توفير خدمات أساسية أفضل وعلى مكافحة الفساد وبناء اقتصاد متنوع ومنصف.

83 - وتؤكد نسبة إقبال الناخبين، المتواضعة نسبيا، ضرورةَ مواصلة الاستثمار في تعزيز ثقافة الديمقراطية والثقة في العمليات والمؤسسات الديمقراطية في العراق. وعلى وجه الخصوص، سيكون من المهم أن تتواصل القيادة السياسية العراقية مع العراقيين الذين لم يشاركوا في الانتخابات بدافع عدم الاهتمام أو خيبة الأمل أو انعدام الثقة بشكل عام. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون تحسين العمليات والإجراءات والشفافية في الانتخابات الأخيرة والدروس المستفادة لتحسين الانتخابات في المستقبل بمثابة مرتكزات يُستند إليها في مسار أطول نحو استعادة ثقة الجمهور.

84 - وختاما، أود أن أشكر ممثلتي الخاصة، جانين هينس بلاشارت، وجميع موظفي الأمم المتحدة الذين قاموا بدور في تقديم المساعدة الانتخابية للانتخابات البرلمانية العراقية في 10 تشرين الأول/أكتوبر، بمن فيهم موظفو فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.
